The Problematic of the Grammatical Term, its Concept and Subject in "*The Councils of Scholars*" in the Light of *Probing* Theory

Khalid Bin Suleiman Al Kindi[(1)*]

(1) Sultan Qaboos University, Oman.

Received: 22/12/2022
Accepted: 21/02/2023
Published: 03/03/2023

* ***Corresponding Author:***
abuqasimkindi@gmail.com

DOI:
https://doi.org/10.59759/art.v2i1.126

Abstract

Probing is a theory that serves most of the sciences, and is based on ontological, epistemological, and metalinguistic foundations. It is ontological because it reconsiders existence through six categories called *probes*, namely: unit, act, relation, condition, emotions, and time. It is epistemological because it analyzes human knowledge in various sciences, discusses the philosophy that stands behind its awareness, corrects its origins on which it was built, codifies the development of its terminology, and provides a mechanism for the precise separation of its overlapping concepts. It is a metalinguistic because it is a new Organon that regulates thinking through a unified language that has a new idiomatic and conceptual apparatus.

The *Probing* theory believes that behind the "term" are complex concepts and multiple problems, and that if we look deeply at it in a *probical* way based on understanding the difference between the types of *probes*, the logical relationships that link them, and their relationship to their three worlds (the world of minds, the world of nature, the world of symbols), and their relationship to fields (sciences, knowledge, and disciplines).

The scientific addition offered by the *Probing* theory is to provide an innovative working mechanism to renew Arabic grammar, solve its idiomatic and conceptual problems, and analyze its procedures.

Key Words: Term, Concept, Object, *Probing* Theory.

إشكالية المصطلح النحوي ومفهومِه وموضوعِه في مجالس العلماء في ضوء نظرية السبر

خالد بن سليمان الكندي[1]

(1) جامعة السلطان قابوس، عُمان.

ملخص

السـبر probing نظرية تخدم جُلّ العلوم، وتقوم على أسـس أنطولوجية وإبسـتمولوجية وميتالغوية. هي أنطولوجية لأنها تعيد النظر إلى الوجود عبر ستّ مقولات تسمى المسبورات، وهي: الوحدة unit، والحدث act، والعلاقة relation، والحالة condition، والوجدانيات emotions، والزمان time. وهي إبستمولوجية لأنها تُحلِّل المعرفة الإنسانية في العلوم المختلفة، وتناقش الفلسفة التي تقف وراء وعْيِها، وتُقوِّم أصولها التي بُنِيَتْ عليها، وتُقنِّن وضع مصطلحاتها، وتقدم آلية للفصل الدقيق بين مفاهيمها المتداخلة. وهي ميتالغوية لأنها أورجانون جديد يضبط التفكير عبر لغة موحدة لها جهاز اصطلاحي ومفاهيمي جديد.

ترى نظرية السبر أن وراء "المصطلح" مفاهيم معقَّدة وإشكالات متعددة، وذلك إذا نظرنا إليه نظرة عميقة مبنية على فهم الفرق بين أنواع المسبورات، والعلاقات المنطقية التي تربط بينها، وعلاقتها بعوالمها الثلاثة (عالم الأذهان، عالم الطبيعة، عالم الرمز)، وعلاقتها بالمجالات (العلوم والمعارف والتخصصات)، فالإضافة العلمية التي تقدّمها نظرية السبر هي تقديم آلية اشتغال مبتكرة لتجديد النحو العربي، وحلِّ إشكالاته الاصطلاحية والمفهومية وإجراءات تحليله.

الكلمات المفتاحية: المصطلح، المفهوم، الموضوع، نظرية السبر.

أهداف الدراسة.

تثير نظرية السبر أسئلة كثيرة في قضية المصطلح ومفهومه وموضوعه، وفي تجديد النحو العربي، وهي أسئلة تمثل أهداف هذه الدراسة:

1- ما علاقة المصطلح بالمفهوم والموضوع والتأويل؟

2- أيهما أدقّ تعبيرًا: أن يقال مفهوم المصطلح أم موضوعه؟

3- هل يوجد مصطلح له مفهوم واحد؟

4- هل يمكن لنظرية السبر إعادة تصنيف المصطلحات وفق أنواع المسبورات؟

5- ما الآلية المثلى في ضوء نظرية السبر لحل إشكال المصطلح الذي اختلف المختصون في موضوعه؟

6- كيف لنا أن نسبر أغوار الفكر النحوي الذي جعل لبعض المصطلحات دلالات وظيفية متعددة؛ مستعينين بنظرية السبر؟

7- ما ثمرات آلية اشتغال السبر في تجديد الدرس النحوي العربي؟

وقد اخترنا كتاب مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي؛ لأنه جمع محاورات ومناظرات كثيرة في مسائل نحوية وصرفية دقيقة اختلف فيها العلماء، ومنها نأخذ أمثلتنا لإشكالات مصطلحية ومفهومية، ونُحلِّل هذه الأمثلة بآلية اشتغال جديدة تُوضِّح الإضافة العلمية لنظرية السبر في تجديد النحو العربي.

الأدبيات السابقة لنظرية السبر.

إن أي نظرية لا يمكن أن تكون مقبولة إلا إذا قدّمت مشروعية وجودها المتمثلة في إشكالية تريد حلّها، وجهازٍ اصطلاحي ومفاهيمي جديد يوضِّح آليّة اشتغالها، ونموذج تطبيقي قادر على إثبات قدرة النظرية على الاشتغال، ولذا نشر الباحث مجموعة دراسات استعمل فيها نظريته "السبر" لحل إشكالات مختلفة؛ وهذه الدراسات هي:

1) فتنة المصطلحات والمفاهيم اللغوية، مفهوم الكلمة أنموذجًا، مجلة العلوم الاجتماعية والتربوية RESS، أنطاليا، تركيا، (20 ديسمبر 2018)، العدد 34، المجلد 5، البحث الرابع عشر، ص1007-1029.

2) إشكال مفهوم الإسناد عند اللغويين والمناطقة، ودور نظرية السبر في معالجته، المجلة العلمية بكلية الآداب في جامعة طنطا، العدد السادس والثلاثين يوليو 2019، ص501-539.

3) بناء المعطيات الاصطلاحية والمفهومية للمعاجم النحوية والصرفية، محاولة لحل إشكالاتها عبر نظرية السبر، مجلة مقابسات في اللغة والأدب، كلية الآداب واللغات، جامعة يحيى فارس بالمدية، الجزائر، المجلد 2 العدد 2 ديسمبر 2020، ص6-43.

4) السبر.. أورجانون العلوم الجديد، كتاب صدر عن بيت الغشام، مسقط، 2020، 335ص.

5) تعدد الدلالة الوظيفية للمفعول به في ضوء نظرية السَّبْر، بحث مقبول للنشر في مجلة اتحاد كليات الآداب، جامعة اليرموك، 25-11-2021.

المبحث الأول: منهج نظرية السبر وجهازها الاصطلاحي والمفاهيمي.

جعل أرسطو المنطق أورجانونًا تفتقر إليه العلوم لضبط التفكير في الموجودات التي تدرسها، ووضع عشر مقولات لإثبات الموجودات، وعُنِيب الكليات للتمييز بين الماهيات؛ لكنه لم يقدم آلية لحصر أنواع الموجودات والتمييز بينها بمنهج علمي، ولم يهدف إلى فتح رؤية أرحب بالنظر إلى كل موجود من مختلف الزوايا المحتملة التي نسمّيها في نظرية السبر: العلاقات (الكندي، 2020).

ونظرية السبر خطة لتحليل موضوع؛ بإحصاء الأطراف المعنية به، وتصنيفها إلى المسبورات الستة، ثم النظر فيما بينها من علاقات؛ للنظر إلى الموضوع من زواياه المختلفة، ومعالجة إشكالاته الاصطلاحية والمفهومية والإجرائية. ونظرية السبر بجهازها الاصطلاحي والمفاهيمي وإجراءات اشتغالها تُقدِّم مِنْظارًا جديدًا للنحو العربي وغيره من العلوم، فهي تُعِيد النظر إلى الظواهر الصرفية والتركيبية للعربية عبر ميتالغوية جديدة ليست ميتالغويةِ النحو المعياري القديمة.

والسَّبْر في معناه اللغوي مأخوذ من قولهم: ((سَبَرْتُ الجُرْحَ أَسْبُرُهُ: إذا نظرتُ: ما غَوْرُه؟)) (الجوهري، 2009، مادة "سبر")، ومن هذا الأصل اللغوي اشتقَقْنا "المسبور"، ونعني به: (ما يمكن أن يفكر فيه الإنسان حتى لو كان يجهل حقيقته)، فالمسبور مفهوم يشمل كل شيء سواء كان موجودًا أو معدومًا، وسواء سمع عنه بشري أو لم يسمع عنه، وسواء كان موجودًا في العالم الذي نعرفه أو في كون لا ندركه، وسواء كانت له هيئة أو لم تكن له هيئة، وسواء كان له لفظ يعبر عنه أو ليس له. ويمكننا تقسيم المسبورات من حيث تصوُّر العقل إياها تصوُّرًا خاضعًا لحدود قدرات البشر في التخيل والإدراك– إلى الأقسام التالية:

1) **<u>الوِحْدة unit:</u>** مسبور يَتصوَّر له العقل كُلًّا وجُزْءًا سواء أكان له كُلٌّ وجزء في الوجود أم لم يكن، ويشمل العدمَ؛ لأن العقل يتخيله فراغًا أو ظلامًا أي عالمًا افتراضيًّا ينتظر الولادة، والعقل بفضوله يحاول تخيّل ما لم يره وإن كان لا يملك الجزم بصحة ما يتخيله، وهذا من فِعْل الفنطاسيا (الخوارزمي، 2009). وتشمل الوِحْدةُ الْمُحْدَثَ المتحيِّزَ من موجودات خلقها الله مثل الجِنّان التي تَذْأَمُ أبا مهدي الباهلي (الزجاجي، 1999)، ومن مصنوعات صنعها الإنسان مِثْلَ الإرّة (مستوقد النار) التي سأل عن جمعها أبو عمرو بن العلاء (السابق)، وتشمل الوِحْدةُ أيضًا نظيرَ المحدَث المتحيز نحو طائر

العنقاء والتنّين، وهو ما ليس له وجود، ولكن العقل يتخيله في صـــورة كُلّ؛ لأن خيال البشـــرية وحضــارتها أَلْبَسَــتْ ماهِيَّته بمعطَيَات من العالم المحدَث المتحيِّز(الكندي، 2020). وقد أفرد الفلاسـفة مفاهيم كثيرة في كتب الحدود (ابن سينا، 2009؛ الآمدي، 2009) تصلح أن تكون سمات لكل الوحدات المحدَثة، منها حديثهم عن الهيولي، والصورة، والمادة، والعنصر، والركن، والطبيعة، والجسم، والجوهر، والنهاية، والخط، والسـطح، والثقل، والصـلب، والتخلخل، والتكاثف، والاجتماع، والتداخل، والاتصـال، والتتالي.

2) **<u>الوِجْدانيات emotions:</u>** إن مفهوم الوجدانيات في النظرية السـبرية يشـمل التصـورات العقلية والأفكار (التي لها أشارات عصبية في الدماغ)، والمشاعر والعواطف التي يختلف علماء التشريح في نسـبتها إلى القلب أو العقل أو الصـدر أو النفس أو غيرها من مُعْطَيات الوِحْدات. ومن أمثلة الوجدانيات شعور يعقوب بن السِّكِّيت بالاستخذاء بعد أن تعمّد سؤال أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صـاحب الأصـمعي عن مسـائل ليخطّئه فيها، فقال له أبو نصـر كما يروي ثعلب وقد كان حاضـرًا معه: "يا ماصُّ، تسـتقبلني بمثل هذا؟! وتَقْوَى نفسُـك على مثل هذا؟! وأنت بالأمس تَلْزَمُني؛ حتى يتّهمَني الناسُ بك؟! ونهض أبو نصـر بيته، وردّ بابه في وجوهنا، فاسـتخذى يعقوبُ"(الزجاجي، 1999، ص38).

3) **<u>الحَدَث act:</u>** هو مسـبور مرهون وجودُه بوجود الوِحْدة، فهي التي تُنشـئه، فينقلها من حالة إلى حالة أخرى، أو يؤثّر في وحدةٍ غيرها فينقلها من حالة إلى حالة أخرى، وتحتاج الوِحْدة –إن كانت مخلوقًا أو مصـنوعًا– عند إنشـاء الحدث إلى زمان غير متقطّع، ولا يسـتطيع العقل أن يتخيل للحدث كُلّا ولا جُزْءًا رغم أن له وجودًا في العالم الخارجي (الكون) أو العالم الداخلي (العقل)، ويَجْمَعُ مفهومُ الحدث عند يعقوب بن إسـحاق الكندي (ت 256هـــ) بين مفهوم الفعل ومفهوم الحركة، فأما الفعل عنده فهو: ((تأثير في موضـوع قابل للتأثير))(الكندي، 2009، ص191)، وأما الحركة فهي ((تبدّل حال الذات)) (السابق، ص191)، فالحركة ليست الحالة التي حصلت للذات بعد التبدل بل هو التبدل نفسُـه. ويحتاج الحدث الصـادر عن المخلوق أو المصـنوع إلى حيِّز سواء كان حيِّزًا يُحِسَّ به البشـر أو حيِّزًا غير محسوس. ويمكن ملاحظة الحدث بالعلم الحضوري كما يسميه المناطقة، أو بالمعرفة المحايثة كما يسـميها رينيه ديكارت René Descartes (1596- 1650)، أو بانتباه الوعي كما يقول هنري–لوي برغسـون Henri- Louis Bergson (1849- 1941) (دروا، 2014). ومن أمثلة الأحداث:

القول والعَثْر (ذَبْحُ الشـاة في رجب تقرُّبًا للآلهة) والعَنْز (الطَّعْن) والرواية والنفخ والصـياح والتنادي– المذكورات في الحوار الذي جرى بين أبي عمرو إسـحاق بن مِرَار الشـيباني وعبد الملك بن قُرَيب الأصمعي في بيت شعر من معلقة الحارث بن حِلِّزة اليشكُريّ (الزجاجي، 1999).

4) **الحالة condition:** هي الصفة التي عليها المسبورُ في لحظة التفكير فيه، ويمكن صياغتها في جملة فتكون هذه الصفة محمولًا في صيغةِ وصفٍ مشتق. إن حالة الوحدة هي الهيئة التي تبدو فيها الوِحْدة قبل حَدَث أو أثناء حدث أو بعد حدث، ومثال هذا أن حالة التفاحة قبل أن يَقْضِمَ زيد نصفَها تختلف عن حالتها أثناء قَضْمها، وعن حالتها بعد قَضْمِ نصفها، ويمكن تصوير الحالتين الأولى والأخيرة بصورة صامتة photo ، في حين أن الحالة الثانية المتفاعلة مع حدث القضم تحتاج إلى movie (فيديو). ومن أمثلة الحالة في مجالس العلماء سكوت الأخفش الأوسط عندما سأله مروان بن سعيد الأزدي: "قلتُ: (قد علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو) أفليس قد علمتَ ما جهلتَ؟ قال: بلى، قال: فلِمَ جئتَ بالاستفهام؟ قال: جئتُ به لأُلبِسَ على الْمُخْبَر مَن علمتُ، فقال له مروان: إذا قلت (قد علمتُ مَن أنت) أردتَ أن تَلْبِسَ عليه لأنه لا يعلم نفسَه؟! قال: فَسَكَتَ" (السابق، ص67).

5) **العلاقة relation:** استلزام اعتباري بين طرفين ناشئ عن استنتاج عقلي، ولا ينفك هذا الاستلزام بين الطرفين في مستوى التفكير مادام العقل مصدِّقًا بوجوده في مستوى الواقع. ويستحيل فهم العلاقة دون وجود الطرفين كليهما، فلا يمكن أن تصف (الإنسان) بأنه جنس إلا إذا كنت تعلم أن له أمثلة مثل (فاطمة، سلمان). ولكلٍّ من الطرفين حالة مختلفة عن الطرف الآخَر أو متّفقة معه، فمثال الحالَيْنِ المختلفتين ما نراه في العلاقة الظرفية الزمانية؛ إذ يكون الطرف الأول ظارفًا، والطرف الثاني مظروفًا، ومثال الحالَيْنِ المتفقتين ما نراه في علاقة التساوي في مجلس أبي عمرو بن العلاء مع عمرو بن عُبَيد في مناقشة إمكان أن يُخْلِفَ اللهُ وعيده، فكلاهما يتصفان بحالة الْمُناظِر للآخر (السابق، ص62–63).

6) **الزمان time:** هو خَطّ خلقه الله وجعل له بداية ونهاية، وفي هذا الخط قَدَّرَ على كل مسبور أن تكون له فيه نقطة بداية ونقطة نهاية؛ أي أن تكون للمسبور في هذا الخط مساحة (مُدّة) يَكُونُ فيها وُجُودُه إلى فنائه. وهذا التعريف الذي تُقدِّمه نظرية السبر للزمان لا علاقة له بالزمان الفلكي المربوط بالثواني والأيام والشهور والسنين؛ لأن الزمان الفلكي مرهون بإحساس البشر على كوكب الأرض، ولو عاشوا في كوكب آخر لاختلفت وِحْدات قياس الزمان عندهم، فالزمان في المنظور السبري لا يخصّ كوكبًا بعينه، ولا يُقاس بشعور مخلوق معين، وإنما هو التسلسل الذي فرضه الله على

مخلوقاته أينما كانت، فَجَعَلَ بعضها يتقدم في النشأة وبعضها يتأخر، وجعل مُدّة بعضها أطول من مُدّة غيرها.

يرتبط الحدث في اللغة بأربعة أمور: 1) الزمن: وهو ترتيب الحدث مع لحظة التفكير، فقد يكون ماضيا عنها أو حاضرا لها، أو مستقبلا بعدها. 2) الجهة: مدى امتداد زمن الحدث (ماض بسيط منقطع، ماض مستمر، ماض تام، مضارع بسيط يمثل عادة، مضارع مستمر، مضارع تام). 3) الْمَظْهَر: رأي المتكلم في إمكان تحقق الحدث (الاحتمال، الإمكان، التمني، الشرط، الشروع، المقاربة، الرجاء). 4) الصيغة: وهي البنية اللغوية التي تعبر عن المعاني السابقة مثل (فَعَلَ، كان يَفْعَل، لن يفعل، سوف يفعل، كاد يفعل، ليته يفعل، لعله يفعل، ظل يفعل، شرع يفعل...)(حسّان، 1973؛ بن مفتاح، 2016).

المبحث الثاني: قضايا المصطلح في ضوء نظرية السبر مع التمثيل من مجالس العلماء.

القضية الأولى: معادلة تحديد ماهية المسبور:

يتعامل علم المصطلح مع المصطلح على أن مفهومه بسيط؛ إذ يرى أن "المصطلحات هي وحدات معجمية يُنْظَر إلى معناها ضمن إطارِ مجالٍ متخصص"(لوم، 2012، ص42)، وهو يهتم بجمع مصطلحات التخصص، والتفرقة بين مفاهيمها، وصناعة المولَّدات، وتقييس المصطلحات، ونشر المصطلحات، وتمييز استعمالها الصحيح من الاستعمال الخطأ، وبيان العلاقة التي تربط مفهومًا في مجال بمفهوم في مجال آخر، واقتراح مصطلحات لِسَدّ حاجة المجال إلى التعبير عن المفاهيم الجديدة التي تَرِدُه (السابق، ص13–16)؛ لكن أبحاث علم المصطلح لا تكاد تشغل بالها بإعادة النظر في ماهية المصطلح، وحقيقة علاقته بموضوعه ومفهومه، والفلسفةِ التي ينبغي أن تُراعَى في جعل لفظ مصطلحًا؛ بل تقتصر في إجابتها عن هذه الفلسفة على ثلاثة معايير:1.تردُّد المصطلح في المرجع المتخصص.2.شيوعه في المراجع الأخرى ذوات التخصص نفسه. 3.تواطؤ أغلب المختصين على تحديد مفهومه.

وترى نظرية السبر أن تحديد ماهية المسبور الذي يُدُلّ عليه "المصطلح" وتمييزَها من ماهية مسبور يُدُلّ عليه مصطلحٌ آخر– عملية معقدة جدًّا تتطلب معادلة رياضية نتوصل من خلالها إلى كل التنوعات المختلفة المسببةِ اختلافَ ماهيات المصطلحات، ولكي نستوعب هذه القضية نأخذ مثالًا من

مجالس العلماء، ففي المجلس الأول (الزجاجي، 1999) نجد في وجدان عيسى بن عمر أن الوحدة التي تَكُون حالتُها في جملة (ليس) هي حالةَ الخبر باعتبارها الطرف الآخر من طرفَي العلاقة بين اسم (ليس) وخبرها– يقع عليها حَدَثُ النَّصْب فقط، في حين أنها في وجدان أبي عمرو بن العلاء تستحق حدث النصب عند وِحدات تُدْعى الحجازيين، وتستحق حدث الرفع عند وِحْدات أخرى تُدْعى التميميين، وباختلاف حالة الإعراب يختلف مصطلح الخبر بين أن يكون (خبر ليس) أو (خبرًا) على إطلاقه، ويتفق عيسى وأبو عمرو بأن حالة إعراب الخبر تشمل جميع جزئيات الكُلّي المعروف بمصطلح "خبر ليس" أو مصطلح "الخبر"، ولكنهما يختلفان في إمكان أن يكون (خبر ليس) في حالة رفع، ولكي يُحْسَم الجدلُ بينهما استُعمِل الجُزْئيُّ"ليس الطِّيْبُ إلا المِسْكُ/المِسْكَ" لاختبار وِحْدتين هما المنتجع التميمي وأبو مهدية الحجازي. ومن هذا المثال الأول نستنتج المسبورات التالية وتنوُّعاتِها:

	المسبور	نوعه	حالته بالنظر إلى علاقته بغيره
1	عيسى بن عمر	وِحْدة	متوقع فيه وجدان إعراب خبر ما النافية
2	أبو عمرو بن العلاء	وِحْدة	متوقع فيه لوجدان إعراب خبر ما النافية
3	الحجازيون	وِحْدة	مُحْدِثون لنصب إعراب خبر ما النافية
4	التميميون	وِحْدة	مُحْدِثون لرفع إعراب خبر ما النافية
5	رأي أبي عمرو	وِجْدان	متموقع في عقل أبي عمرو
6	رأي عيسى بن عمر	وجدان	متموقع في عقل عيسى بن عمر
7	خبر ما النافية	وِحْدة	متأثر بحدث الحجازي أو التميمي
8	مصطلح "خبر ليس"	وحدة	مُحِيل إلى مفهوم في عقل النحويين
9	مصطلح "الخبر"	وحدة	مُحِيل إلى مفهوم في عقل النحويين
10	نصب خبر ليس أو رفعه	حدث	مُحْدَث من الناطق الحجازي أو التميمي
11	انتصاب خبر ليس	حالة	حالّة في خبر ليس
12	ليس الطِّيْبُ إلا المسك	وِحْدة	جزئي بالنسبة إلى كُلّي هو جملة ليس

	المسبور	نوعه	حالته بالنظر إلى علاقته بغيره
13	كون "ليس الطيب إلا المسك" مثالًا من أمثلة خبر ليس	علاقة التصنيف بين كلي وجزئي	مستنتجة من قبل المحلِّل السبري
14	كون المسك خبرًا للطِّيْب	علاقة الافتقار الوجودي بين مفتقِر ومُفتقَر إليه	مستنتجة من قبل المحلِّل السبري
15	العلاقة بين موضوع خبر ليس الحجازي وموضوع خبر ليس التميمي	علاقة التساوي بين متساوِيَيْنِ	مستنتجة من قبل المحلِّل السبري

إن هناك ستة عناصر أو زوايا نَظَرٍ مُسبِّبة لتنوّع ماهيات المصطلحات داخل التخصص (أو المجال) الواحد، وهي:

1. احتمال وجود مصطلح واحد للمسبور واحتمال تعدُّد مصطلحاته= احتمالان
2. احتمال أن يكون المسبور أحد الأنواع الستة للمسبورات = 6 احتمالات
3. احتمال أن تكون جزئيات المسبور منتمية إلى كُلِّي واحد أو إلى كليات متعددة= احتمالان
4. احتمال أن يتفق علماء التخصص على مفهوم المصطلح أو يختلفوا= احتمالان
5. احتمال أن تُمارس موضوعَ المصطلح وتستعمله جهة أو أكثر= احتمالان
6. احتمال أن يكون موضوع المسبور على حال واحدة أو على أحوال عِدّة= احتمالان

ومن هذه العناصر نتوصل إلى "معادلة حصر أسباب تنوع ماهيات المصطلحات" وصولًا إلى الماهية المقصودة:

(عدد احتمالات تعدد مصطلح المسبور وهو احتمالان 2 × عدد احتمالات تنوع المسبور وهو 6 × عدد احتمالات تنوع الكلّيات التي تنتمي إليها الأمثلة التي يعبر عنها المصطلح وهو 2 × عدد احتمالات تنوع تأويلات المختصين للمصطلح وهو 2 × عدد احتمالات تنوع المستعملين لموضوع المصطلح وهو 2 × عدد احتمالات تنوّع أحوال موضوع المصطلح وهو 2) − (الاحتمالات التي لم تنطبق على المسبور الذي يُعبِّر عنه المصطلح) = ماهية المسبور المراد تمييزه في التخصص الواحد عن سائر المسبورات.

إن ضرب كل الاحتمالات السابقة بعضِها في بعض (2×6×2×2×2×2) يُخْرِج لنا 192 صورة تصاغ كلّ منها في صيغة تعبيرية تحدد ماهيةَ مسبورٍ، ومثال هذه الصور أو الصيغ المعبرة عن ماهيةِ مسبور: (لهذا المسبور مصطلح واحد، ونوعه وحدة، وجزئياته تنتمي إلى كلّي واحد، وله ثلاثة تأويلات أو مفاهيم، وتستعلمه جهة واحدة، وينطبق على موضوعين). ومن باب التطبيق على مجالس العلماء نذكر النقاش الذي جرى بين الأخفش الأوسط وتلميذه أبي عثمان المازني في المجلس السابع والثلاثين(الزجاجي، 1999)، حول جملة (أيُّ مَن تَضْرِب أضْرِب) أعلى الاستفهام هي أم على الشرط؟ وما معنى كلٍّ من (أيّ) و(مَن) مادامت كلٌّ منهما تأتي للاستفهام والشرط؟ وخلاصة النقاش بينهما نقدّمها فيما يلي:

1- فهم الأخفش الجملة على معنى الشرط فقرأها (أيَّ مَنْ تضربْ أضربْ) بمعنى: أي شخص تضربه سيكون جزاؤه أن أضربه أنا أيضًا. وفهم المازني الجملة على الاستفهام (أيُّ مَن تضربُ أضربُ؟) بمعنى: هل الذي تضربه يلزم أن أضربه أنا أيضًا؟ والاستفهام عند المازني يشبه الجزاء (الشرط) لأن كلًّا منهما معنى يقتضي معنى آخر، فالشرط أسلوب فيه سبب يقتضي جزاءً، والاستفهام يأتي لأغراض كثيرة تُؤوَّل إلى علاقة سببية كما يُؤوَّل الشرط بأنه سبب للجزاء، ومعنى تأويل الأغراض إلى علاقة سببية: الانتقال من معنى إلى معنى غير مصرح به، فمن أغراض الاستفهام: 1- التسوية {سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم} [البقرة:6] وعلاقته السببية معناها أن التسوية بين طرفين تقتضي عدم الاحتفاء بموضوع التسوية. 2- النفي نحو {تعوّد زيد على الكذب فهل تظنه يصدقنا؟) وعلاقته السببية أن نفي الشيء هو اعتقاد بعدم وجوده فيقتضي الاستفهامُ عنه رفعَ الجهل به.

2- يتفق المازني والأخفش على أن (أيّ) مضافة إلى (مَن)، ويختلفان في إعرابها، فهي مبتدأ مرفوع عند المازني، وهي عند الأخفش مفعول به للفعل يضرب.

3- أدوات الاستفهام عند المازني يمكن أن تحمل معنى الشرط، فإذا حَمَلَتْه لم يَجُز أن تأتي أداة أخرى تحمل الشرط ولا الاستفهام. ولا يقبل الأخفش أن تجمع أداةٌ بين الشرط والاستفهام لتنافرهما؛ إذ الاستفهام تخصيص، والشرط عموم.فأمّا كون الاستفهام تخصيصًا فلأن المستفهم عنه جزء من جملة تدُلّ على قضية يعرفها المخاطب ولا يَنْقُصُه منها سوى هذا الجزء المستفهَم عنه، فإذا ذُكِر المستفهم عنه صار هو الجزءَ المكمِّلَ للجملة، وصار المحمول مسندًا إلى موضوع جزئي لا موضوع كلي، ففي قوله تعالى {قالت: مَن أنبأك هذا؟} [التحريم:3] نجد أن (مَن) هو المبتدأ، فهو

بعضٌ من شيء معلوم هو (أنبأك هذا)، ولو وضعنا الجواب فقلنا (الله أنبأك بهذا) لكان الإسناد مخصوصًا بإسناد الإنباء إلى الله لا إلى غيره. وحينما تضاف (أيّ) –كما في (أيّ من تضرب أضرب)– فإنما تضاف إلى اسم معروف عند المخاطب، مثل قول السائل للمخاطب وهما في محل ملابس: (أيَّ القمصان تفضِّل؟)، فتكون (أيّ) أحد القمصان لأن الجواب عنها سيكون كذلك، وبذلك تخرج أيّ من دائرة ألفاظ العموم –أو الشائع كما يسمّيها الأخفش– إلى دائرة ألفاظ الخصوص. وأما كون الشرط تعميمًا فلأن العموم يعني أن ينطبق الحكم المذكور في الجملة على كل أفراد الذات المذكورة في الجملة بسبب البنية التي تُصاغ عليها الذات (دخول أداة على اللفظ المعبر عن الذات)، فدخول أداة التعميم (أيّ) على الذات التي يضربها المخاطب (مَن تضرب) يقتضي أن يضرب المتكلم كل ذات ضربها المخاطب إذا تحقق السبب وهو ضَرْبُ المخاطب لها.

وعند تحليل "الاستفهام" الوارد في النقاش بينهما بطريقة المعادلة السابقة لحصر أسباب تنوع ماهيات المصطلحات نجد ما يلي:

1) معنى الاستفهام هو المسبور الذي يتجادل فيه الأخفش والمازني.
2) عبّر الأخفش والمازني عن ذلك المسبور بمصطلح "الاستفهام"، وربّما عبّر عنه غيرُهما بمصطلح "الاستخبار"، فقد ذكر أحمد بن زكريا ابن فارس أن "الاستخبار هو طلب خبر ما ليس عند المستخبِر، وهو الاستفهام" (ابن فارس، 1997، ص292)، ثم أضاف أن بعضهم فرّق بين الاستخبار والاستفهام بأن قال: إن المرء إذا استخبر فإنه يسأل عما لا يعرفه، فيُجاب بخبر قد يفهمه وقد لا يفهمه، فإن طلب فهم الخبر سُمِّي طلبه استفهامًا.
3) مادام الأخفش والمازني يتجادلان في مفهوم "الاستفهام" فإنه مسبور من نوع الوجدانيات.
4) أما جزئيات الاستفهام أي أمثلته ومصاديقه فقد تجادل الأخفش والمازني في أحدها وهو (أيّ مَن تضرب أضرب)، وهذا الجزئي عند الأخفش مُنْتَمٍ إلى كُلِّي واحد هو الشرط، في حين أنه منتم عند المازني إلى كُلِّيَيْنِ هما الاستفهام والشرط، والعلاقة بين الكليين علاقة عموم وخصوص مطلقين، فالشرط عند المازني أعمّ من الاستفهام، لأن الشرط عنده مفهوم يشمل كل أسلوب فيه معنيان يكون أحدُهما مقتضيًا للآخر إما بطريق بيان أن جملة الجزاء لا تتحقق إلا

بتحقق السـبب نحو (إنْ تَعْدُ علينا نَعْدُ عليك)، أو بطريق أسـلوب إنشـائي إن فَهِمَهُ المخاطب فإن معناه الظاهري وهو الاستخبار سيقود إلى معناه الاقتضائي وهو الغاية من السؤال.

5) إن الاسـتفهام عند الأخفش غير مؤوَّل إلى الشـرط؛ لتناقض العموم في الشـرط والخصـوص في الاسـتفهام. والاسـتفهام عند المازني مؤول إلى الشـرط. وفي المجلس السـادس والخمسـين يتجادل ثعلب والمبرِّد في رأي الفراء في الاســتفهام، فيقول ثعلب إن الفراء يقول إن الاســتفهام كلَّه نفي، ويقول المبرِّد إن الفراء لم يقصـد بعبارته هذه أن كل استفهام لابد أن يقتضـي نفيًا، وإنما قصـد أن كل أداة من أدوات الاستفهام يمكن أن تخرج إلى معنى النفي، ومع ذلك فالفراء مُخْطئ لأن أدوات الاسـتفهام تخرج إلى التقرير والتسـوية ومعان أخرى غير النفي. والحقيقة أننا لو عُدْنا إلى معاني القرآن للفراء لوجدنا أن تعميمه ذلك كان مقصـورًا على كل سـؤال في القرآن صـادر من المولى، فهو يقول إن كل جملة في صـيغة سـؤال من الله في كتابه لا يجوز أن يقال إن معناه الاسـتخبار أو الاسـتفهام؛ لأن الله محيط علمُه بكل شـيء فكيف يسـتخبر أو يسـتفهم؟! وإنما غرضـه عادةً النفي حتى لو كان مُشْربًا بالتبكيت والتوبيخ نحو {قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلمُ الغيبَ ولا أقول لكم إني مَلَك إنْ أتّبع إلا ما يُوحى إليّ قل هل يسـتوي الأعمى والبصـير أفلا تتفكّرون} [الأنعام:50] فالغرض من "هل يسـتوي الأعمى والبصـير" النفي على معنى (لا يسـتوي الأعمى والبصير)، وكذلك " أفلا تتفكرون" في الآية نفسها فمعناها: (بل أنتم لا تتفكرون).

6) فأما الجهة التي تستعمل معنى الاستفهام للتجادل فهي النحويون، وأما الجهة التي تستعمله في كلامها فهي العرب.

7) وأما الموضـوع الذي ينطبق عليه الاسـتفهام فهو كل موقف يكون فيه المتكلم جاهلًا بالمستخبَر عنه أو غير فاهم له.

وبعد هذا التحليل الخاص بالاسـتفهام نقول إن مسـبور الاسـتفهام يُصـنَّف –من حيث الصُّـوَر الناتجة عن معادلةِ حَصْــرِ أســبابِ تنوُّعِ ماهياتِ المصــطلحات– إلى الصــورة التالية: (للاســتفهام مصــطلحات متعددة/ نوعه وِجْدان/ يختلف النحويون في عدد الكُلِّيات التي تتبعها جزئيات الاســتفهام/ يُؤوَّل الاســتفهام إلى الشــرط أو النفي أو غيرهما/ يســتعمله النحويون في جدلهم والعربُ في كلامهم/ ينطبق على موضوعَيْن).

إن معادلة حصر أسباب تنوع ماهيات المصطلحات تقودنا أيضًا إلى إحصاء تطورات المصطلح التي مرّ بها في تخصص معين؛ لمعرفة الماهيات التي تقلّب فيها بسبب اختلاف عناصر التنوعات في

كل مرحلة تاريخية من مراحل تطوره. وهذه المعادلة نفسها تقودنا إلى العلاقة التي بين بعض المصطلحات في التخصص الواحد أو في تخصصين؛ كما يتضح من الأمثلة التالية:

1- أن يكون المصطلح (1) معبّرًا عن وجدان من أنواع وجدان يعبر عنها المصطلح (2)، فتكون العلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص مطلقين، مثل العلاقة بين دلالة التضمُّن implication والتواصل التلويحي implicit communication من وجهة نظر دِيردري وِلْسون؛ لأن التواصل التلويحي عندها ينقسم إلى دلالة الاقتضاء implicature ودلالة التضمن (Deirdre, 2012).

2- أن يكون المصطلح (1) معبّرًا عن الوحدة التي يعبر عنها أيضًا المصطلح (2) عند الوحدة المختصة باللغة، فالعلاقة بين المصطلحين علاقة ترادف، ومثال هذا "الكلمة" (Monéme) في علم التراكيب، و"الكلمة" (Lexème) في علم المعجم (جيلسون، 2017).

3- أن يكون المصطلح (1) معبّرًا عن الحالة التي يعبر عنها أيضًا المصطلح (2)، فالعلاقة بين المصطلحين علاقة ترادف، ومثاله العلاقة بين مصطلح (الشكل) ومصطلح (الصورة) عند الفلاسفة (الكندي، 2009).

4- أن يكون المصطلح (1) معبّرًا عن الحدث الذي يعبر عنه أيضًا المصطلح (2)، فالعلاقة بين المصطلحين علاقة ترادف، مثل العلاقة بين مصطلح (الاستحباب) و(التطوع) عند الفقهاء (باباعمي، 2012).

القضية الثانية: المسبور يمكن أن يكون موضوعًا أو علامة أو تأويلًا:

في نظرية العلامات يذكر الفيلسوف الأمريكي تشارلز ساندرس بيرس (Peirce, 1873) أن العلامة sign تقتضي موضوعًا object وتأويلًا interpretant، فعندما نقول "كِتَاب" نتحدث عن ثلاثة أشياء:

1) موضوع الكتاب: وهو حقيقة الكتاب في الوجود، فللكتاب أشكال مختلفة، وأحجام مختلفة، وألوان مختلفة، ومواد مصنوع منها مختلفة...

2) علامة الكتاب: وهو لفظ "كتاب"، ولا شك أنه لفظ خاص بالعربية، ويتغير بتغير اللغات، ويصبح هذا اللفظ مصطلحًا إذا اتفق مختصون في مجال على مفهوم خاص به، ومثال هذا أن المختصين بدراسة مصادر المعلومات والبيانات يجعلون الكتب نوعًا من الوثائق ليفرّقوا بينها وبين

الدوريات والقواميس والموسوعات ونحوها. الفرق بين المعلومة والبيانات في مجال دراسة المعلومات والبيانات أن البيانات هي مفاتيح الكلمات في العبارة أو النص، ففي قولك (ينبغي للباحث أن يجعل الأبحاث في المجلات المحكمة والمعاجم المختصة هي مصادره ومراجعه الأكثر موثوقية) فإن هذه معلومة تحمل البيانات التالية: الباحث، الأبحاث، المجلات المحكمة، المعاجم المختصة، المصادر، المراجع، الموثوقية.

3) تأويل الكتاب: هو ما يفهمه كلُّ مُتلقٍّ من لفظ "كتاب"، فقد تتفق التأويلات وقد تختلف.

في المجلس السادس عشر يذكر المفضَّل الضَّبِّيّ أن الخليفة هارون دعاه إلى مجلسه، وسأله: "كم اسمًا في سيكفيكهم اللهُ؟ قلت: ثلاثة أسماء يا أمير المؤمنين، أوّلُها اسم الله تبارك وتعالى لا إله إلا هو، والثاني اسم النبي صلى الله عليه وسلم، والثالث اسم الكفرة، فالياء والكاف المتصلتان بالسين لله جلّ وعزّ، والياء والكاف المتصلتان بالهاء للنبي لله، والهاء والميم للكفرة، فقال: كذا أخبرنا الشيخ، وأشار بيده إلى الكسائي"(الزجاجي، 1999، ص30). وفي هذا المجلس يتضح أن مصطلح "الاسم" عند المفضل يساوي مصطلح الكلمة عند النحويين، فهما علامتان تأويلهما واحد، وأمّا موضوعهما فمختلف؛ لأن المفضل يجعل ياء المضارعة في "سيكفيكهم" والكاف المتصلة بها كلمة واحدة تعود على الله سبحانه وتعالى، ويجعل الياء والكاف المتأخرتين كلمة واحدة تعود على النبي صلى الله عليه وسلم، والصواب عند النحويين أن (يكفي) فعل، وكاف المخاطب للنبي اسم.

ومن المنظور السبري –المعتمد على ما يفكر فيه العقل– يُمكن التفكير في موضوع الكتاب لأنه مسبور، أو في علامة الكتاب لأنها مسبور، أو في تأويل الكتاب فإنه مسبور. ومعنى هذا أنه يمكن لعلماءِ دراسةِ مصادرِ المعلومات والبيانات أن يناقشوا موضوع الكتاب لتمييزه من سائر الوثائق، ويمكن لعلماء اللغة أن يناقشوا علامة الكتاب ليبينوا اشتقاقها وعلاقتها بألفاظ أخرى تتقاطع معها في بعض مفاهيمها، ويمكن للدراسات الهيرمينوطيقية والتداولية أن تتكئ على مقاربات متعددة لتأويل الكتاب في سياقات متعددة. وهنا نفهم أن نظرية السبر لا تنظر إلى الكتاب على أنه مسبور واحد؛ بل تنظر إليه على أنه مسبورات متعددة، وهي ترى أن مناقشة أي قضية للكتاب تقتضي في البداية تحديد المقصود بالكتاب: أموضوعَ الكتاب نقصد أم علامته أم تأويله؟ وأمّا من حيث تصنيف مسبور الكتاب فإن نظرية السبر ترى أن الكتاب –موضوعًا– وِحْدةٌ لأنه يتجسد في صورةِ كلّ، وأن الكتاب – علامةً– وحدةٌ لأنه يتجسد في صورة كلمة لها أجزاء (فونيمان)، وأمّا الكتابُ –تأويلًا– فإن المؤوِّل

يؤوِّله إلى وِحْدة، وأما التصور الذهني الناشئ عن التفكير في هذه الوحدة فهو وِجْدان؛ لأن التصور الذهني ليس أمرًا محسوسًا.

ولأجل هذا ترى نظرية السبر أن توحيد أي مصطلح في العلوم المختلفة ينبغي أن يُقْبَل حين يراد من هذا المصطلح نفس المسبور الموضوع؛ لأن الموضوع إذا كان واحدًا فإنه إما أن يكون وحدة أو حدثًا أو علاقة أو حالة أو وجدانًا أو زمانًا، ومثال هذا أن مصطلح "الحديد" ينطبق عند الفيزيائيين واللغويين والكيميائيين على موضوع واحد، فلا داعي إلى تسميته اسمًا آخر، وإنما يختلف الفيزيائيون واللغويون والكيميائيون في الغاية التي يطلبونها من دراسة الموضوع نفسه، فنرى اللغويين يتناولون الحديد باعتباره اسمًا، وباعتباره ذاتًا، وباعتباره مأخوذًا من الجذر (ح.د.د)، ويهتمون بعلاقته بدلالات مشتقات هذا الجذر، وأما الكيميائيون فيتحدثون عن لون الحديد، ولمعانه، وصدئه، وتفاعله مع الأحماض المخففة، وتفاعله مع مواد أخرى مثل الكربون والبورون والسيليكون والهالوجينات والكبريت والفسفور. وأمّا الفيزيائيون فيُعْنَوْنَ بقَبول الحديد للمغنطة، والانصهار، والطَّرْق، والسَّحْب، ويتحدثون عن درجة غليانه، وكثافته، وكتلته، وكونه موصِّلًا جيِّدًا للكهرباء.

من المؤكَّد أن تأويل مصطلح "الحديد" –أي ما يمكن أن يُفْهَم من هذا اللفظ– يختلف في أذهان اللغويين عنه في أذهان الكيميائيين وأذهان الفيزيائيين؛ لكن هذا التأويل لا يقتضي اختلاف موضوع الحديد في الطبيعة، من أجل هذا نتفهم اختلاف المصطلحات المستعملة عند كل فريق في تعريف الحديد؛ لكننا لا نرى داعيًا إلى الاختلاف في المصطلح الدال على موضوع الحديد.

ويتبادر هنا نقاش حول بعض الغايات العلمية لتعدد المصطلحات رغم اتفاقها في الموضوع، ومنها الرغبةُ في التخلص من مصطلح قديم تراكمت حوله مقاربات تقليدية يرغب البحث الحديث في التخلص منها، ومن هذا أن مصطلح العلامة sign في النظرية التداولية حلّ محلّ مصطلح الدال عند سوسير Signifier، فعلى الرغم من أن كُلًّا من المصطلحين يعبّران عن شيء ينوب عن موضوع ويثير تصوُّرًا ذهنيًّا فإن مصطلح سوسير ارتبط بثنائية الدال والمدلول ومفاهيم المدرسة البنيوية المنغلقة على النص، في حين جاء مصطلح العلامة في حضن نظرية منفتحة على مشاركة المتكلم والمتلقي وتأويل الرمز وتعدد السياق، وتوسيع مفهوم الخطاب. ونرى أن هذه الغاية لا تتعارض مع رأينا في توحيد المصطلح مادام الموضوع واحدًا؛ لأن الأخذ بمصطلح العلامة sign بدلًا من الدال Signifier– هو توحيد للمصطلحين باختيار أفضلهما وترك الآخر؛ مع دلالة كل منهما على موضوع واحد.

وأما حين يأتي الباحث اللاحق، ويضـع مصـطلحًا يعبر عن الموضـوع نفسـه الذي يعبر عنه مصـطلح الباحث السـابق، دون أن يكون هناك غاية؛ فإن مصـطلحه ينبغي أن يُهْمَل، ومن هذا أن علماء الكلام وضـعوا مصـطلح "الكلمة" بدلًا من "الفعل" الذي تعارف عليه النحويون واللغويون دون مسوّغ لهذا التغيير. وهذه القضية تدعونا إلى العودة إلى تراثنا؛ للبحث عن المصطلحات الراسخة القادرة على الاستمرار لكفايتها المعرفية، والتمسك بها في وجه المصطلحات المتأخرة الْمُعرَّبة التي لا تزيد كفاية عن مصطلحات التراث.

وأود أن أستثني مما سبق الحالات التالية:

1- في صناعة المعجم يجب عمل مدخلين مستقلين لِلَّفْظَيْنِ المعرّبَيْنِ عن موضوع واحد حتى لو اتفقا في كل الأحداث الخاصـة التي تقع عليهما، فالمعجمي لابد له أن يجعل للسِّـكِّين مَدْخلًا مسـتقلًّا في المعجم غير مدخل المُدْية رغم قناعته بترادفهما؛ لأن عمله لا يقتضـي تصـنيف موضـوعات الألفاظ بل الألفاظ نفسـها. وأما في مجال الأسـلحة فإن السـكين والمدية شـيء واحد؛ أي وحدة واحدة وليستا وحدتين.

2- إن الإنسان وزيدًا في علم البيولوجيا وحدة واحدة؛ لأن ما يهتم به علم البيولوجيا في جسد الإنسان لا يختلف عما سيهتم به في جسد زيد، وأما الإنسان وزيد في علم المنطق فهما وحدتان مختلفتان؛ لأن علم المنطق يهتم بالفرق بين الكلّي (وهو هنا الإنسان) والجزئي (وهو هنا زيد)، فبينهما علاقة تصنيف.

وهكذا نفهم أن غاية كل علم قد تجعل من وحدتين مختلفتين وحدة واحدة، أو تجعل من حدثين مختلفين حدثًا واحدًا، ولكن الذي لا يمكن دمجه هو العلاقات؛ لأن العلاقات هي زوايا النظر القادرة على تصـنيف المسـبورات والتفرقة بين وحدة ووحدة، وبين حدث وحدث، وبين حالة وحالة، وبين وجدان ووجدان، وبين زمان وزمان، وحتى بين علاقة وعلاقة، فلا يمكن دمج زاويتين من زوايا النظر المختلفة واعتبارهما زاوية واحدة، وهذه العلاقات هي القادرة على اكتشـاف خطأ التقسـيم الذي لا يلتزم بزاويـة نظر محـددة؛ بـل يطبق زاويـة نظر على بعض الأنواع وينظر إلى أنواع أخرى بزاويـة نظر مختلفة، وهو الخطأ الذي يرتكبه بعض اللغويين حين يُقسِّـمون الأصـوات إلى فونيم وألوفون وديافون وفاريفون وفون، والصـواب أن phone (كلُّ صـوت خرج إلى الوجود لم يعد ممكنًا تحقيقه بنفس سماته) هو وِحْدةٌ وِجْدانُها هو phoneme (أصغر وحدة صوتية ذهنية)، ثم إن phone جنس تندرج تحته ثلاثة أنواع هي: allophones (تأثُّرات الفونيم الميكانيكية الناتجة عن مجاورته لأصـوات أخرى

في الكلمة والتركيب) وdiaphones(التنوُّعات اللهجية للفونيم) وvariphones (التنوّعات النفسية والشخصية للفونيم). وكذلك يرتكب بعض اللغويين خطأ اعتبار النبر أحد أنواع الوحدة اللغوية، والحقيقة أن النبر حَدَثٌ وليس وِحْدة.

إن نظرية السبر لا تمنع أن ينبني تصنيف أي جنس إلى أنواع– على علاقات متعددة، وإنما تشترط أن تُطبَّق هذه العلاقات في كل الأنواع، لا أن تُخَصّ بها أنواع دون أنواع. وعلى كل باحث في موضوع أن يسأل نفسه قبل أن يصنف أنواع موضوعه: من أي زاوية أنظر؟ وبلغة نظرية السبر: من أيّ علاقة أنظر؟

وإذا نظرنا إلى المصطلحات على أنها علامات، أمْكَنَ تقسيمها من حيث عدد كلماتها إلى أربعة أصناف (طلافحة؛ الكندي، 2017): 1) مصطلح بسيط من كلمة واحدة نحو (التمييز). 2) مصطلح مركب من كلمتين نحو (اسم الفاعل). 3) عبارات اصطلاحية تستعمل أدوات رابطة مثل الموصولات الاسمية وحروف العطف والجر، نحو: (ما لم يُسمَّ فاعلُه)، (الأفعال التي لا تتعدى). 4) مصطلح معقَّد يُصاغ بالإضافة نحو (ضمير جماعة المؤنث)، أو بالنعت (الاسم المعرب المنصرف)، أو بالإضافة والنعت (ضمير المؤنثة المخاطبة)، أو بإضافة ونعتين (ضمير جماعة الفاعلين المذكرين)، أو بالعطف (كان وأخواتها)، أو بشبه الإسناد (المفعول به)، أو بالنعت وشبه الإسناد (الفعل المبني للفاعل)، أو بشبه الإسناد والعطف (الجمع بالواو والنون).

ويُطْلِق علماء المصطلح كلمة "المفهوم" ويقصدون بها "الموضوع" تارة و"التأويل" تارة أخرى، وذلك لأن أي مصطلح ما هو إلا علامة تُؤدي ((ثلاثة أدوار إشارية، أولها أنها علامة على فكرة تفسر هذه العلامة؛ وثانيها أنها علامة لموضوع معادل لتلك الفكرة؛ وثالثها أنها علامة –في بعض الجوانب أو السمات الْمُميِّزةqualities– تجعل الفكرة على اتصال مع موضوعها))(Peirce, 1868, W 2:223). وفي هذا إشكال؛ لأن الموضوع مسبور لا يتغير، وذلك لأنه الكائن الموجود في الطبيعة أو في الوجود الأولاني؛ في حين أن التأويل مسبور يتغير بتغير الخلفية المعرفية للمؤوِّل، ويحتاج المؤوِّل إلى الموضوع نفسه أو علامته للوصول إلى التأويل الذي يحتفظ به عن هذا الموضوع، ومادامت الأهواء البشرية والخلفيات المعرفية والأمزجة السلوكية لا تتوقف عن الاختلاف في تأويل المصطلح فإن علينا أن نعتني في تعريف المصطلح بذكر المسبورات الخاصة الكفيلة بصرف العقول إلى موضوع المصطلح دون سائر الموضوعات، وهذه القضية تدعونا إلى التخلي عن "مفهوم

المصطلح" وإحلال "موضوع المصطلح" محله، ونقصد أن التأمل في موضوع المصطلح يقود إلى تمييز ماهيته، في حين أن التأمل في مفهوم المصطلح يصرفنا إلى ماهية قد لا تكون هي ماهية المصطلح؛ بل هي تصوُّر لأحد العلماء عن موضوع هذا المصطلح.

ولبيان أهمية الفرق بين الانصراف إلى المفهوم والانصراف إلى الموضوع– نُورِد ما جاء في المجلس الثامن والثمانين: "قَالَ أَبُو عُمَرَ الدُّوْرِيُّ: رَأَيْتُ الْكِسَائِيَّ وَهُوَ يَسْأَلُ أَبَا الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيّ، وَقَدْ أَقَامَ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَخْتَلِفُ إِلَى الْكِسَائِيّ وَهُوَ يَقُول: كَيْفَ تَقُولُ: مَرَرْتُ بِدَجَاجَةٍ تَنْقُرُكَ أَوْ تَنْقُرِكَ؟ فَقَالَ: تَنْقُرُكَ. فَقَالَ لَهُ الْكِسَائِيُّ: اسْتَحْيَيْتُ لَكَ، بَعْدَ أَرْبَعِينَ سَنَةً لَا تَعْرِفُ حُرُوفَ النَّعْتِ [أي كلمات النعت] أَنَّهَا تَتْبَعُ الْأَسْمَاءَ، تَقُولُ: تَنْقُرُكَ مِنْ نَعْتِ الدَّجَاجَةِ؟! وَالْكِسَائِيُّ يَنْقُرُ أَنْفَهُ وَيَعْبَثُ بِهِ"(الزجاجي، 1999، ص141). وفيما فعله الكسائي مخاتلة من وجوه: الوجه الأول أن النَّقْر في كل معانيه لا يكون إلا من أعلى إلى أسفل، تقول: (نقر الطائر الحبَّ) أي التقطه، ونَقَرَ الْمَطَرُ الزُّجَاجَ: ضَرَبَه، ونَقَرَ قِطْعة الخشب: فَتَحَ فيها نُقْرة للتِّلْسِين؛ فكيف تنقر الدجاجة إنسانًا؟! والوجه الثاني أنه جعل الفعل (تَنْقُر) نعتًا لمجرور، والفعل لا يُجَرُّ بل تكون جملته في محل جر. والوجه الثالث أن الدَّجاجةَ أجْبَنُ من أن تَقْرَبَ إنسانًا، فكيف تَنْقُرُهُ؟! والوجه الرابع أن عبث الكسائي بأنفه ونَقْرَه إياه حركة أراد أن يشغل بها أبا الحسن محمد بن مقاتل المروزي، فينصرف عقله إلى الربط بين اللفظ (تَنْقُرك) وموضوعه الخارجي دون إعمال العقل في مدى مناسبةِ أنْ تنقرَ دجاجةٌ إنسانًا.

القضية الثالثة: المصطلح يعبر عن موضوع لا يحصل إلا بتضافر مجموعة مسبورات:

حين نقول إن وظيفة (مَرَضٌ) في جملة "انتشر مَرَضٌ" فاعل، وكذلك وظيفة (أن تَحْضُرَ) في "يَسُرُّني أن تَحْضُرَ أُمْسِيَّتَنا"، فإن مصطلح (الفاعل) مفهوم مركب من المسبورات التالية:

1. ترتبط "مَرَضٌ" مع (الكلمة) بعلاقة تصنيفية، فالمرض جزئي والكلمة كُلّي. وترتبط الوحدات "أن تَحْضُرَ" مع المصدر المؤوَّل بعلاقة تصنيفية أيضًا، فالوحدات "أن تحضر" جزئي، والمصدر المؤول كلّي.
2. ترتبط الوحدة "مَرَض" بعلاقة إحداث بينها وبين الفعل "انتشر"، فهي الْمُحْدِث، والفعل هو الْمُحْدَث. وكذلك ترتبط الوحدات "أن تحضر" بالعلاقة نفسها مع الفعل "يسُرّ".
3. بسبب علاقة الإحداث بين "مرض" والفعل "انتشر" وبين "أن تحضر" والفعل "يسُرّ" نال (مرض) و(أن تحضر) حالة الفاعل.

كانت تلك هي العلاقات الضرورية التي لا بد منها لمنح "مرض" و"أن تحضر" وظيفة الفاعل. وثمة علاقات غير ضرورية لوظيفة الفاعل، منها:

1- ترتبط الوحدة "مرض" مع الفعل "انتشر" بعلاقة تموقعية، فالفعل "انتشر" متقدم في السلسلة الكلامية، والوحدة "مرض" متأخرة. وهكذا الحال بين الفعل "يسر" والمصدر المؤوَّل "أن تحضر". هذا إذا أخذنا برأي الكوفيين وهو عدم ضرورة اشتراط تقدُّم الفعل على الفاعل؛ لأن الشكل خَدَم للمعنى، وقد قال أبو حيان التوحيدي: من اهتم باللفظ ضعف عقله ومن اهتم بالمعنى حسن فكره (التوحيدي، 1984).

2- ترتبط الوحدة "مرض" مع الفعل "انتشر" بعلاقة التساوي لخلوّهما من علامات التأنيث.

3- ترتبط وظيفة الفاعل مع مورفيم تنوين الضم (صائت الضمة القصير+ فونيم النون) في "مَرَضٌ" بعلاقة السببية؛ لأن وظيفة الفاعل ليست وحدة حتى تباشر وظيفة الإحداث؛ بل هي علاقة، فالوظيفة مُسبِّبة والمورفيم مُسبَّب. إلا إذا حملنا الإحداث على المجاز.

فإذا استوعبنا هذه القضية الأولى فإن ما قلناه قبل ذلك –من أن (Monéme) و(Lexème) وِحْدتانِ– هو محض وَهْم لأنه لا يقال لشيء إنه (Monéme) إلا إذا كان وِحْدة يمكن نطقها مستقلة وتمثِّل جزءًا من التركيب وتُحِيل إلى موضوع وتثير تأويلًا، فمصطلح (Monéme) مُعقَّد لأنه مركب من مجموعة مسبورات، وبالمِثْل لا يقال عن شيء إنه (Lexème) إلا إذا كان وحدة أمكن استقلالها في النطق وجَعْلُها مَدْخلًا في معجم وأحالت إلى موضوع وأثارت تأويلًا، هكذا نفهم أن كل مصطلح – في أيّعِلْم– مركب من مجموعة مسبورات.

ولكن.. إذا كان (Monéme) و(Lexème) مفهومَيْنِ معقدين فلِمَ قلنا عنهما سابقًا إنهما وِحْدتان؟

هنا سنوضِّح لك كيف يُصبحان وِحْدتَيْنِ؛ لنؤكِّد أن قضية المصطلحات قضية معقدة.

إنّك إذا جرّدْتَ الاسم من صفته الكُلّية، وتعاملت معه على أنه جُزْئية محسوسة مثل اسم (قَلَم)، وسألت نفسك: ما الأحداث التي يمكن أن يؤدّيها هذا الاسم؟ وما الأحداث التي تقع عليه؟ لكان الجواب عن السؤال الأول أن "قلم" (الاسم) يمكن أن يقبل حَدَث التفكُّك إلى وحدات صغرى هي فونيماته (ق+ فتحة+ ل+ فتحة+ م)، ويمكن أن يقبل التصوُّغ فهو على صيغة (فَعَل)، ويمكن أن يقبل الاستقلال فهو يُنطَق وحده. عندئذ تفهم أن نظرية السبر تنطلق في تحليلها من آلية العقل في النظر إلى الأشياء،

فعندما تَعَامَلَ العقلُ مع (الاسم) على أنه وِحْدة قابلة لوقوع الأحداث عليها اعتبره وِحْدة، وعندما نَظَرَ إلى كل المسبورات التي يستلزمها موضوع الاسم اعتبره مفهومًا مركَّبًا من مجموعة مسبورات.

نخلص من ذلك أن على أيّ عالِم يريد تحديد ماهية مصطلح أن يَعْرِفَ نوعه من المسبورات، ثم يَعْرِفَ المسبورات الضرورية لفهم ماهيته، ويعرف علاقة هذا المسبور بتلك المسبورات. وأنّ فلسفة وضع المصطلحات وتوضيح آلية الوصول إلى ماهياتها ينبغي أن تكون قضية مهمة تشغل بال العلماء في كل تخصص؛ لأن علومهم ما كان لها أن تتخصص وتستقل لولا المصطلحات وموضوعاتها.

القضية الرابعة: التردُّد والشيوع للمصطلح وتأويله:

لا يُعَدّ لفظٌ مصطلحًا في مجال إلا إذا تردد وروده في كتاب مختص بهذا المجال، ثم شاع وروده عند غيره من المختصين بالمجال نفسه.وقد يشيع مصطلحان لاختلاف المدارس؛ كما هو حاصل في تسمية الكوفيين ضمير الفصل: عِمَادًا، قال ثعلب مُعلِّقًا على ما جرى بين سيبويه والكسائي وتلاميذه في المسألة الزنبورية: "وإنما أَدْخَلَ العِمَاد في قوله (فإذا هو إياها)؛ لأن (فإذا) مفاجأة، أي: فوجدتُه ورأيتُه، و(وجدتُ) و(رأيت) تنصب شيئين، ويكون معه خبر"(الزجاجي، 1999، ص10). والعِمَاد –أو ضمير الفصل– لا محل له من الأعراب، نحو قوله تعالى: {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ} [البقرة:35]، وقد أراد ثعلب أن المعنى: (قد كنتُ أظُنّ أن العقرب أشد لسعة من الزُّنبور فوجدتُه هو إياها)، فيكون (هو) عمادًا. ويقصد ثعلب –والله أعلم– أن (إياها) منصوبة على اعتبار أنها مفعول به ثان أصله الخبر بتقدير: فوجدتُه هو إياها، أو: فرأيتُه هو إياها، ويُعْرَب (هو) عمادًا.

ولكن ماذا عن تأويل المصطلح؟.. إن هناك مصطلحات –مثل "الكلمة"– أشكل تأويلها، ولم يتفق المختصون على اختيار تأويل واحد لها، وعندما يتعدد تأويلها يتعدد موضوعها، فكيف نتعامل معها؟.. من جهة واضع المعجم المختص تُعَدّ هذه القضية هَيِّنة لأنه سيجعل المصطلح مَدْخلًا في معجمه المختص، وسيكتب إزاء المصطلح تأويله أو موضوعه الذي رآه شائعًا في كتب المختصين، ويترك ما عداه من التأويلات أو الموضوعات. أما واضعو الموسوعات العلمية فسيحشدون كل الآراء التي قيلت في تأويل هذا المصطلح، ويتركون للقارئ حرية تبنّي أحد التأويلات الدالة على أحد الموضوعات. وأما المختصون أنفسهم فيعلمون أنه لابد من استقرار المصطلح على تأويل محدد يدل على موضوع محدد يتعارفون عليه على مستوى نظريتهم التي يتبنّونها أو مجالهم الذي يشتغلون فيه؛ لأن الاستقرار على موضوع محدد هو الذي يُعِين كلَّ واحد منهم على فهم الآخر حين يستعمل المصطلح نفسه، ومن ناحية

أخرى فإن فهم المصطلح ينبني عليه القدرة على التحليل والمضي في الآلية التي تسير عليها النظرية، وإن عدم فهمه يقود إلى التعثر في التحليل.

وتُفضِّل نظرية السبر طريقة الموسوعات في حشد أكبر قدر من الآراء التي قيلت في تأويل المصطلح، ولكن لا نحبذ ترك حرية اختيار الرأي للقارئ كما تفعل الموسوعات؛ لأنه ليس كل تأويل يُعَدّ مُعْتَبَرًا، ولأجل هذا ترى نظرية السبر أن علينا التفرقة بين الأنواع التالية من الخلاف بين المختصين:

النوع الأول من الخلاف: الخلاف في التمييز بين الموضوعات المندرجة تحت مصطلح واحد بحيث يُعطَى كل نوع مصطلحًا مستقلًّا لاختلاف موضوعه عن موضوع سائر الأنواع، أو إبقاء المصطلح الجامع لهذه الموضوعات –المتباينة في ماهياتها وأجناسها– مع التنبيه عند التحليل على النوع المقصود، ومثال هذا تعدد موضوع مصطلح "المفعول به" في النحو العربي، فالفعل المبني للمعلوم إذا لم يتعدّ إلا إلى مفعول به واحد دلّ المفعول به على ما وقع عليه فعل الفاعل، وإذا تعدّى إلى مفعولين أو ثلاثة كانت دلالة محل الحدث (ما أصابه فعل الفاعل) حاضرةً إلى جانب دلالة أخرى؛ كما يتضح من عرض دلالات المفعول به فيما يلي:

1- المحل الذي وقع عليه فعل الفاعل، نحو "زيدًا" في نحو (ضربتُ زيدًا)، وهنا تنشأ علاقة المؤثِّر (المتكلم) والمتأثِّر (زيد).
2- المُمَكَّن من إيقاع الفعل على محل الفعل، نحو "زيدًا" في نحو (أضْرَبْتُ زيدًا)، وهنا تنشأ علاقة الممكِّن (المتكلم) والمُمَكَّن (زيد)، وأما محل الحدث فهو مقدَّر ذهنيًّا ولا يُذْكَر في كلام العرب.
3- الموجَّه إليه محل الفعل، نحو "زيدًا" في نحو (أعطيتُ زيدًا درهمًا)، فزيد موجَّهٌ إليه محل الفعل.
4- المسند في النسبة المؤولة إلى محل الفعل، نحو "قائمًا" في نحو (علمتُ زيدًا قائمًا)، فالنسبة المفهومة –قيام زيد– هي محل الفعل.
5- المُسنَدُ إليه في النسبة المفهومة التي تمثّل محل الفعل، نحو "زيدًا" في (علمتُ زيدًا قائمًا).
6- المحل الذي وقع عليه فعل الفاعل، ورَدّ هو نفسُه على الفاعل بإيقاع الفعل على الفاعل أيضًا، وذلك في نحو "الإخوة" في (نازَعَ سالمٌ إخوتَه السلطة).
7- نتيجة التحويل، نحو "قردة" في (جَعَلَ اللهُ أصحابَ السَّبْتِ قِردةً)، ويحصل هذا التحويل أيضًا في الأفعال الدالة على المنام نحو (رأيتُ السماء وردة حمراء)، فالوردة الحمراء نتيجة التحويل؛ لأنها ما آلت إليه السماء بفعل الرؤية.

وفي حال المفاعيل الثلاثة نحو (أعْلَم محمدٌ زيدًا الاختبارَ يسيرًا)، يدل (زيد) على الموجَّه إليه، ويدل (الاختبار) على المسند إليه في النسبة المفهوم منها محل الفعل وهي (يُسْر الاختبار)، ويدل (يسيرًا) على المسند في تلك النسبة.

من وجهة نظرتنا السببرية نرى أنه لا يمكن اعتبار الفعل متعدّيًا إلى مفعولين أو ثلاثة إلا إذا حقق مجموعة شروط نوضّحها في التحليل الآتي:

في جُمَلِ (شاركتْ هندٌ عمَّتَها الحفلةَ) و(نازَعَ الأميرُ إخوتَه السُّلطة) و(وافَقَ زيدٌ عمرًا الرأيَ) نَلْحَظ الأفعال (شارَكَ، نازَعَ، وافَقَ) ناصبة لاسمين، ويمكن تحليل المثال الأول –وستكون بقية الأمثلة على المنوال نفسه– إلى الأحداث والعلاقات التالية:

1. العلاقة بين الفاعل (هند) والمفعول به الأول (العمة) تقتضي أن نُقدِّر الفعل (أشْرَكَتْ هندٌ عَمّتها) لتكون علاقتُه بالفاعل (هند) علاقة إحداث، وتكون علاقته بالمفعول به الأول (العمة) علاقة تأثير. وتكون علاقة الفاعل بالمفعول به الأول علاقة تمكين.
2. العلاقة بين الفاعل (هند) والمفعول به الثاني (الحفلة) تقتضي أن نقدر الفعل (خاضتْ هندٌ الحفلةَ) لتكون علاقتُه بالفاعل (هند) علاقة إحداث، وتكون علاقته بالمفعول به الثاني (الحفلة) علاقة تأثير. وتكون علاقة الفاعل بالمفعول به الثاني علاقة تمكين.
3. تقتضي أفعال المشاركة أن المفعول به الأول (العمة) يشارك الفاعل (هند) في الحدث، ولأجل هذا نقدر الفعل (حاكَتِ العمةُ هندًا) لتكون علاقته بالمفعول به الأول (العمة) علاقة إحداث، وعلاقته بالفاعل (هند) علاقة تأثير، ولتكون علاقة المفعول به الأول والفاعل علاقة تمكين.
4. العلاقة بين المفعول به الأول (العمة) والمفعول به الثاني (الحفلة) تقتضي أن نقدر الفعل (خاضَتِ العمةُ الحفلةَ) –وهو غيرُ خاض الأول– لتكون علاقتُه بالمفعول به الأول (العمة) علاقة إحداث، وعلاقته بالمفعول به الثاني (الحفلة) علاقة تأثير، وتكون علاقة المفعولين علاقة تمكين.

ومن خلال هذه التقديرات نستطيع أن نقول إن (شارَكَ وأخواتها) أفعال ناصبة لمفعولين لأنها حقّقت ما يَلْزَمُ أن تحققه الأفعالُ الناصبةُ لمفعولين:

1) فأفعال (شارك وأخواتها) تنتمي إلى حقل دلالي واحد هو المشاركة، وهو مفهوم مركب من مجموعة أحداث.

2) أمكن تأويل (شارك وأخواتها) إلى أفعال/أحداث متعددة تفسر العلاقات التي بين عناصر الجملة، وهي (أشرك، خاض، حاكى، خاض).
3) اثنان من الأفعال المقدَّرة –وهما أشرك، خاض– ناصبان للمفعولين المنصوبين الصريحين هما (العمة، الحفلة). وكلاهما علاقته بالفاعل الصريح (هند) علاقة إحداث.
4) بين المفهوم المركب (المشاركة) والأفعال/الأحداث المقدرة علاقة الوجود الافتقاري، فهذه الأفعال/الأحداث المقدرة سبب لحصول المفهوم المركب؛ فلولا خوض هند الحفلة ما أمكن أن تكون شريكة لعمتها في احتفالها، ولولا أن العمة حاكت هندًا في خوض الحفلة ما أمكن أن تكون هند سببًا في إشراك عمتها.
5) يمكن تطبيق الأحداث المقدرة وعلاقاتها على كل أفعال (شارك وأخواتها).
6) كل فعل مقدَّر وقع تأثيره على إحدى الوحدات المصرَّح بها أو المقدرة في الجملة، وكانت علاقة الفعل المقدر بهذه الوحدة علاقة تأثير لا علاقة تموقع.

إن تلك الضوابط مهمة لحل إشكال الخلط بين وظيفة المفعول به وما أشبهه نحو المنصوب على نزع الخافض "حقيلًا" في بيت الراعي النميري الذي سأل يعقوبُ بن السِّكيت عليَّ بن المغيرة الأثرم عن معناه في المجلس العشرين(الزجاجي، 1999):

وأفَضْنَ بعد كُظُومِهِنّ بِجِرّةٍ مِن ذي الأبارقِ إذ رَعَيْنَ حَقِيلا

ومعنى البيت أن الإبِل أكَلْنَ في موضع في ديار بني عُكَل بين جبال يقال له ذو الأبارق ويقال له حقيل أيضًا، فلمّا أكلْنَ نَشَطْنَ فاندفعن، وكُنّ قبل ذلك يَكْتُمْنَ الجِرّة (ما يُخرِجه البعير من كرشه ليمضغه ثم يبلعه متعلِّلًا به إلى أن يحصل على العَلَف أو الماء) في كُرُوشِهِنّ ولا يَجْتَرِرْنها إلى أفواههن. وقيل إن معناه أن الإبل دَفَعْنَ ما في بطونهن مِن جِرّة بعد أن أغلقن أفواههن وأمسكن عن اجترار الجِرّة من الكرش إلى الحلق.

النوع الثاني من الخلاف: يحصل عند تعدد موضوعات المصطلح، وعدم الاتفاق على موضوع منها يدل عليه المصطلح؛ عندئذ ينبغي اتخاذ أسلوب الموسوعات في حشد أكبر قدر من الآراء في تعريف المصطلح المختلَف في موضوعاته، ثم ترجيح الموضوع الذي شاع إطلاق المصطلح عليه في المجال المعني.

النوع الثالث من الخلاف: هو خلاف ناشئ عن عدم القدرة على تحديد موضوع المصطلح، لأسباب عدة، منها تخلُّف الأدوات والطرائق المستعملة للوصول إلى ماهية المصطلح، وارتباط مفهوم المصطلح بمفاهيم مصطلحات أخرى معقدة هي محتاجة أيضاً إلى تحديد ماهيات موضوعاتها، ومثال هذه المصطلحات التي لم يتفق العلماء على تحديد موضوعها: الكلمة، فتعريفها بأنها "لفظ موضوع لمعنى مفرد" لم يُغْنِ في محاولة التمييز بينها وبين المورفيم الذي هو "أصغر وِحْدة لها وظيفة"، ويمكن توضيح نقاط الالتباس بين الكلمة والمورفيم في الأمور التالية:

1- أيهما يُحِيل إلى موضوع، أو يُثير تصورًا في الذهن؟
2- ما معنى أن الكلمة أو المورفيم يؤدي وظيفة؟
3- مدى افتقار كل منهما إلى غيره من عناصر الجملة لإمكان أن يُحقِّق وظيفته.
4- الحدّ الأدنى للطول الكمّي لكل منهما، أي العدد الأقل من الفونيمات الذي ينبغي أن يتركب منه المورفيم أو الكلمة.
5- وجوب تتابع فونيمات الوحدة (الكلمة أو المورفيم) أو جواز تفرُّقها بحيث يفصل بينها فونيمات ليست من فونيماتها.
6- إمكان استقلال الوحدة (المورفيم أو الكلمة) في النطق دون ضرورة أن تلتصق بغيرها.
7- مدى تعدد الجزئيات (المصاديق) لكل وحدة؛ بحيث يصلح في قانون الاستبدال أن تحل محل الوحدة مصاديق كثيرة من مصاديقها تنال الوظيفة نفسها.

وتتخذ نظرية السبر حيال مشكلة تحديد أي موضوع –مثل موضوع الكلمة– وتمييزه عما التبس به –موضوع المورفيم– الخطوات التالية (الكندي، 2020):

1) حصر كل المسبورات التي لها علاقة بالكلمة والمورفيم، وتصنيفها إلى أنواعها الستة: الوحدات، الأحداث، العلاقات، الوجدانيات، الحالات، الأزمنة.
2) تحديد موضوع العلم الذي تنتمي إليه تلك المسبورات، فإن كان وِحْدة سمّيناها: الوِحْدة الأمّ، وفيما يخص علم اللغة نجد أن موضوعه هو الوِحْدة اللغوية (ما يلفظه الإنسان ويكون له إفادة)، فالوحدة اللغوية هي المسبورَ الأم لعلم اللغة.
3) نلاحظ الوحدات التي ترتبط مع الوحدة الأم بعلاقة التركب، أو بعلاقة التصنيف، أو بعلاقة العموم والخصوص المطلقين. ونسمي هذه الوحدات: الوحدات الخاصة، فالوحدات الخاصة لعلم اللغة سِتٌّ

هي: الفونيم **Phoneme**، المقطع **Syllable**، المورفيم **Morpheme**، الكلمة **Moneme**، التركيب **Syntax**، النص **Text**.

4) تحديد الحدث الأمّ للوحدة الأم، وهو الحدث الذي بينه وبين كل وحدة خاصة علاقة مباشرة (علاقة الإحداث، أو التأثير، أو التمكين). فالحدث الأم للوحدة اللغوية هو الإفادة.

5) نحصي أكبر قدر من الأحداث التي تقع على الوحدات الخاصة، ومن هذه الأحداث لوحدات اللغة الخاصة: التصوّغ، التفكك، التشفير، الاستتار، الإحالة، التصريف، النبر، الافتقار، التعيين، التنغيم، التصويت.

6) نستنتج أن الأحداث التي تكررت في كل الوحدات هي أحداث مشتركة، وأن كل حدث انطبق على بعض الوحدات دون غيرها هو حدث خاص، وأن الحدث الذي لم ينطبق إلا على وحدة واحدة هو حدث خاص مميّز.

7) بالأحداث المشتركة نتوصل إلى تعريف الوحدة الأم، وبالأحداث الخاصة نحدد أنواع الوحدات الخاصة.

وبهذه الخطوات نخلص إلى أن من أراد التمييز بين المورفيم والكلمة فعليه أن يُوجِد حدثًا خاصًا ينطبق على كل مصاديق المورفيم ولا ينطبق على أي مصداق من مصاديق أي وحدة أخرى خاصة مثل الكلمة. كأن نقول إن المورفيم هو أصغر وحدة لغوية تؤدي فائدة وهي ملتصقة بغيرها، في حين أن الكلمة هي أصغر وحدة لغوية تؤدي فائدة وهي مستقلة في النطق. والإفادة لا تنحصر في الوظيفتين اللفظية والمعنوية، بل تشمل كل علاقة تأثير أو تأثر بين الوحدة اللغوية وغيرها مثل المتكلم والمتلقي والموضوع والتصور الذهني وردة الفعل والوحدات اللغوية الأخرى، ومثال هذا ما رواه ابن الأعرابي لمّا سأل العرب: "أيُّ شيء معنى "شَيْطانْ لَيْطانْ"؟ قالوا: شيء نَتِدُ به كلامنا: نَشُدُّه" (ثعلب، 1956، ص7)، فكلمة (ليطان) لا تُحِيل إلى تصور ذهني ولا إلى موضوع واقعي، وليس لها وظيفة (دور) داخل التركيب، وإنما هي كالظل المصاحب لكلمة "شيطان"، أو الطيف المصاحب لإيقاع جَرْس الوزن الصرفي لكلمة "شيطان"، وقد عُرِف هذا كثيرًا في التراث العربي باسم المشاكلة اللفظية، وأُلِّفَتْ فيه بعض الكتب. فالإفادة أعم من الوظيفة؛ لأن الوظيفة دور تقوم به وحدة لغوية داخل كيان لغوي توجد فيه وحدات أخرى، على أن يكون دورًا داخليًّا لخدمة هذا الكيان ولا يُقْصَد به خدمة شيء خارج النص، ففي عبارة (والدي ليس بئرًا My father is not

well) لا نشـــغل بالنا بتخطئة مَن قال العبارة؛ بل ننظر في المحصـــلة التي نخرج بها في حال ســـماع هذه الجملة وهي: (نفي أن يكون والدي بئرًا) (جيلســـون، 2017). والفونيم (ق) في كلمة (قال) وظيفته تمييز كلمة (قال) من كلمة (نال)، والمورفيم (ال) وظيفته تعيين المفتاح في عبارة (هات المفتاح)، والكلمة (أحمد) تؤدي وظيفة الفاعل في جملة (قام أحمد)، وهكذا نفهم أننا لا نسـتطيع الحديث عن وظيفة وحدة لغوية إلا لبيان ما تقوم به من دورٍ وَسَـطَ وحدات أخرى بحيث يتضـح مبدأ التعاون بينها وبينهن؛ ليكون دورها جزءًا من خدمة مؤسـستها، فهي أشـبه بوظيفة فرد في مؤسسة يتعاضد مع موظفين آخرين لتتكامل وظائف مؤسستهم.

نتائج البحث.

1) تُحلِّل نظرية السبر المصطلحات والمفاهيم إلى ست مسبورات (مقولات) هي الوحدة والحدث والعلاقة والحالة والوجدان والزمان، ثم تعالج فلسـفة وضـع المصـطلح وتحل مشـكلة تداخل المفاهيم عبر آلية قائمة على معرفة العلاقات بين المسبورات.
2) ترى نظرية السبر أن تحديد ماهية المسبور الذي يدُلّ عليه "المصـطلح" وتمييزَها من ماهية مسبور يدُلّ عليه مصطلحٌ آخر– عملية معقدة جدًّا تتطلب معادلة رياضية، وقد سمّينا هذه المعادلة: معادلة حصر أسباب تنوع ماهيات المصطلحات.
3) إن معادلة حصر أسباب تنوع ماهيات المصطلحات تقودنا أيضًا إلى إحصاء تطورات المصطلح التي مرّ بها في تخصـــص معين؛ لمعرفة الماهيات التي تقلّب فيها بســـبب اختلاف عناصـــر التنوعات في كل مرحلة تاريخية من مراحل تطوره.
4) ترى نظرية الســـبر أن توحيد أي مصـــطلح في العلوم المختلفة ينبغي أن يُقْبَل حين يراد من هذا المصطلح نفس المسبور الموضوع؛ لأن الموضوع إذا كان واحدًا فإنه إما أن يكون وحدة أو حدثًا أو علاقة أو حالة أو وجدانًا.
5) ناقش البحث ضـــوابط قبول تعدد المصـــطلحات الدالة على موضـــوع واحد، ومنها الرغبةُ في التخلص من مصـــطلح قديم تراكمت حوله مقاربات تقليدية يرغب البحث الحديث في التخلص منها. ومنها الرغبة في وضع مُدْخَلَيْن لموضوع واحد يُعبِّر عنه لفظان أو مصطلحان.

6) الدعوة إلى التخلي عن "مفهوم المصطلح" وإحلال "موضوع المصطلح" محله، وذلك لأن التأمل في موضوع المصطلح يقود إلى تمييز ماهيته، في حين أن التأمل في مفهوم المصطلح يصرفنا إلى ماهية قد لا تكون هي ماهية المصطلح؛ بل هي تصوُّر لأحد العلماء عن موضوع هذا المصطلح.

7) تتخذ نظرية السبر حيال مشكلة تحديد أي موضوع وتمييزه عما التبس به من موضوعات– إجراءات تتمثل في: 1.حصر كل المسبورات التي لها علاقة بالموضوعات الملتبسة. 2. تحديد المسبور الأم الذي تنتمي إليه هذه المسبورات. 3.التمييز بين الوحدة الأم والوحدات الخاصة، والحدث الأم والأحداث الخاصة والأحداث المشتركة والأحداث المميّزة. 4.ملاحظة علاقات والتصنيف والعموم والخصوص المطلقين– التي بين الوحدات. 5.ملاحظة العلاقات المباشرة بين الأحداث والوحدات.

المصادر والمراجع.

المصادر والمراجع العربية:

- علي بن محمد الآمدي، **كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين**، ضمن كتاب "المصطلح الفلسفي عند العرب"، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الأمير الأعسم، التنوير، بيروت؛ كيوان، دمشق، 2009.
- الحسين بن عبد الله ابن سينا، **الحدود**، ضمن كتاب "المصطلح الفلسفي عند العرب"، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الأمير الأعسم، التنوير، بيروت؛ كيوان، دمشق، 2009.
- أحمد بن زكريا ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة**، الطبعة الأولى، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1997.
- محمد بن موسى باباعمي؛ وآخرون، **معجم مصطلحات الإباضية**، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط، 2012.
- أبو حيان علي بن محمد التوحيدي، **الإمتاع والمؤانسة**، الطبعة الأولى، تحقيق: أحمد أمين؛ أحمد الزين، د.ط، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1984.
- أحمد بن يحيى ثعلب، **مجالس ثعلب**، الطبعة الثانية، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، د.ن، 1956.

- إسماعيل بن حمّاد الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد محمد تامر وآخرون، د.ن، 2009.
- إيتين جيلسون، **اللسانيات والفلسفة: دراسة في الثوابت الفلسفية للغة**، الطبعة الأولى، ترجمة: قاسم المقداد، دار نينوى، دمشق، 2017م.
- تمّام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1973.
- رجاء بن مفتاح، **الزمان والجهة والمظهر بين النحاة والأصوليين: دراسة لسانية**، الطبعة الأولى، دار نقوش عربية، تونس، 2016.
- روجيه بول دروا، **فقه الفلسفة**، ترجمة: فاروق الحميد، دار الفرقد، دمشق، 2014.
- إسحاق بن عبد الرحمن الزّجّاجي، **مجالس العلماء**، الطبعة الثالثة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1999م.
- أمجد طلافحة؛ خالد بن سليمان الكندي، **المصطلح النحوي في شرح المفصل لابن يعيش: دراسة في أثر النص**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب بجامعة اليرموك، المجلد 14، العدد 1، رجب 1438 نيسان 2017.
- ماري كلود لوم، **علم المصطلح مبادئ وتقنيات**، الطبعة الأولى، ترجمة: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2012.
- محمود بن موسى الخوارزمي، **الحدود الفلسفية**، ضمن كتاب "المصطلح الفلسفي عند العرب"، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الأمير الأعسم، التنوير، بيروت؛ كيوان، دمشق، 2009.
- يعقوب بن إسحاق الكندي، **الحدود والرسوم**، ضمن كتاب "المصطلح الفلسفي عند العرب"، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الأمير الأعسم، التنوير، بيروت؛ كيوان، دمشق، 2009.
- خالد بن سليمان الكندي، **السبر أورجانون العلوم الجديد**، الطبعة الأولى، بيت الغشام، مسقط، 2020.

المراجع الأجنبية:

- Wilson, Deirdre, ***Relevance and the interpretation of literary works***, 2012.
- Peirce, Charles Sanders, ***On the nature of signs***, 1873 |W 3:66-8.
- Peirce, Charles Sanders,***Some Consequences of Four Incapacities***, 1868 |W 2:223.